

الدكتور جمال بن سالم

أستاذ محاضر « أ »

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة علي لونيسي - البليدة 2

محام لدى المحكمة العليا

دعوى الدفع بعدم الدستورية

بين التأصيل والتأسيس والممارسة

النموذج الجزائري



الخطّة

إهداء	3
مقدمة	5
الفصل الأول: الدعوى الدستورية وأساليب ممارستها أمام المحاكم الدستورية	11
المبحث الأول: الدعوى الدستورية وأساليب ممارستها في الولايات المتحدة الأمريكية	13
المطلب الأول: مفهوم القضاء الدستوري	13
الفرع الأول: تعريف القضاء الدستوري ومدلوله	14
الفرع الثاني: نشأة القضاء الدستوري وتطوره	14
المطلب الثاني: نشأة القضاء الدستوري وتطوره في النظام الأمريكي وأساليب ممارستها	15
الفرع الأول: نشأة القضاء الدستوري وتطوره	16
أولا: التراكمات الفكرية السابقة عن تطبيق الرقابة الدستورية	16
ثانيا: تأثير تطبيقات المبدأ الاتحادي	16
ثالثا: قضية ماريوري ضد ماديسون	19
الفرع الثاني: أساليب ممارسة الدعوى الدستورية في النظام الأمريكي	22
أولا: دعوى الدفع	22
ثانيا: أوامر المنع	23
ثالثا: الحكم التقريري	25
المبحث الثاني: نماذج مختلفة لممارسة الدعوى الدستورية	26
المطلب الأول: النموذج الأوروبي	27
الفرع الأول: المحكمة الدستورية الألمانية	28
أولا: تكوين المحكمة الدستورية الألمانية وطبيعتها	29
ثانيا: اختصاصات المحكمة الدستورية	30

33	الفرع الثاني: المحكمة الدستورية الإيطالية
34	أولا: تشكيلة المحكمة
34	ثانيا: اختصاصاتها
35	ثالثا: إجراءات عملها
36	الفرع الثالث: المحكمة الدستورية في النمسا
36	أولا: تكوين المحكمة وضمانات استقلال أعضائها
37	ثانيا: اختصاصاتها
37	ثالثا: أحكام المحكمة وآثارها
38	المطلب الثاني: النموذج العربي
38	الفرع الأول: المحكمة الدستورية في مصر
39	أولا: نشأة المحكمة الدستورية المصرية وتطورها
40	ثانيا: تكوين المحكمة
41	ثالثا: المركز القانوني لقضاة المحكمة الدستورية
41	رابعا: هيئة المفوضين
43	خامسا: اختصاصات المحكمة الدستورية العليا
46	الفرع الثاني: المحكمة الدستورية في المغرب
47	أولا: تشكيلة المحكمة الدستورية
49	ثانيا: اختصاصاتها
57	الفصل الثاني: الدعوى الدستورية وأساليب ممارستها أمام المجلس الدستوري
59	المبحث الأول: الدعوى الدستورية وتطورها في فرنسا
60	المطلب الأول: الدعوى الدستورية ما قبل دستور 1958
60	الفرع الأول: الرقابة الدستورية في مرحلة دستور 1799
62	الفرع الثاني: مرحلة دستور 1852

63	الفرع الثالث: مرحلة دستور 1875
63	الفرع الرابع: مرحلة دستور 1946
63	أولا: تشكيلة اللجنة الدستورية
64	ثانيا: طريقة تحريك عمل اللجنة
64	ثالثا: اختصاصات اللجنة
66	المطلب الثاني: الدعوى الدستورية في دستور 1958 (المجلس الدستوري)
66	الفرع الأول: تكوين المجلس الدستوري
69	الفرع الثاني: طريقة توصل المجلس الدستوري بالدعوة الدستورية
69	أولا: رئيس الجمهورية
69	ثانيا: الوزير الأول
70	ثالثا: رئيس الجمعية الوطنية
70	رابعا: رئيس مجلس الشيوخ
70	خامسا: ستون عضوا من الجمعية الوطنية أو من مجلس الشيوخ
71	الفرع الثالث: اختصاصات المجلس الدستوري الفرنسي
71	أولا: الرقابة الوجوبية (الإلزامية)
71	ثانيا: الرقابة الجوازية (الاختيارية)
72	المطلب الثالث: المسألة الأولية الدستورية La Q.P.C
73	الفرع الأول: نشأة المسألة الأولية الدستورية ومحدداتها
74	أولا: نشأة المسألة الدستورية وتطورها
75	ثانيا: التأسيس للمسألة الأولية الدستورية
76	ثالثا: محددات المسألة الأولية الدستورية
76	رابعا: تحديد المحاكم المؤهلة بمعالجة « المسألة الأولية الدستورية »
78	الفرع الثاني: المرتكزات الأساسية للمسألة الأولية الدستورية

78	أولا: الجهة صاحبة الحق في إثارة المسألة الأولية الدستورية
79	ثانيا: مجال إثارة المسألة الأولية الدستورية
81	ثالثا: اقتصار إثارة المسألة على الحقوق والحريات
82	الفرع الثالث: شروط إثارة المسألة الأولية الدستورية وإجراءاتها
83	أولا: شروط إثارة المسألة الأولية الدستورية
84	ثانيا: إجراءات ومعايير الإحالة
88	ثالثا: معالجة المسألة الأولية الدستورية على مستوى محكمة النقض ومجلس الدولة
93	رابعا: الآثار المترتبة عن الإحالة
94	خامسا: طبيعة قرار الإحالة
96	الفرع الرابع: معالجة المسألة الأولية الدستورية على مستوى المجلس الدستوري
96	أولا: تلقي قرار الإحالة
97	ثانيا: قواعد المحاكمة وتنظيم الجلسة
108	المبحث الثاني: الدعوى الدستورية أمام المجلس الدستوري الجزائري
109	المطلب الأول: تطور الرقابة الدستورية في الجزائر
109	الفرع الأول: مرحلة الأحادية الحزبية
109	أولا: دستور 1963
111	ثانيا: مرحلة دستور 1976
113	الفرع الثاني: مرحلة التعددية الحزبية
113	أولا: مرحلة دستور 1989
115	ثانيا: مرحلة دستور 1996
117	ثالثا: مرحلة التعديل الدستوري 2016
126	المطلب الثاني: الدفع بعدم الدستورية
127	الفرع الأول: مرتكزات الدفع بعدم الدستورية

128	أولا: التأسيس الدستوري.....
129	ثانيا: المحددات الأساسية.....
134	الفرع الثاني: معالجة الدفع بعدم الدستورية أمام قاضي الموضوع.....
135	أولا: مواصفات مذكرة الدفع بعدم الدستورية.....
136	ثانيا: الشروط الواجب توافرها في الدفع بعدم الدستورية.....
137	ثالثا: الآثار المترتبة على إرسال الدفع بعدم الدستورية.....
139	رابعا: إثارة الدفع بعدم الدستورية أمام المحاكم الإدارية.....
144	الفرع الثالث: معالجة الدفع بعدم الدستورية على مستوى المحكمة العليا و مجلس الدولة.....
144	أولا: مجلس الدولة.....
149	ثانيا: المحكمة العليا.....
149	الفرع الرابع: المعالجة على مستوى المجلس الدستوري.....
150	أولا: الإعداد للجلسة.....
153	ثانيا: حالة التدخل في النزاع على مستوى المجلس الدستوري.....
154	ثالثا: تنحي و ردّ القضاة الدستوريون.....
155	رابعا: إجراءات سير الجلسة.....
158	خامسا: قرار المجلس الدستوري في مسألة الدفع بعدم الدستورية.....
161	الخاتمة.....
	ملحق: مداولة 12 مايو 2019 المتعلقة بالدفع بعدم الدستورية
164	المعدلة للنظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري.....
171	قائمة المصادر والمراجع.....



المؤلف في سطور:

الدكتور جمال بن سالم من مواليد 08 نوفمبر 1970 بالجزائر العاصمة، أستاذ القانون العام بجامعة البليدة 2.

حاصل على شهادة الليسانس والماجستير والدكتوراه من جامعة الجزائر، حاصل على شهادة التأهيل الجامعي من جامعة البليدة 2، محام لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة، عضو مخبر الحوكمة والتنمية المستدامة ورئيس فرقة بحث الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة.

من مؤلفاته:

- رسالة ماجستير 2006 موسومة بـ " البرلمان الأوروبي بنيته ونشاطه ".
- أطروحة دكتوراه 2015 موسومة بـ " القضاء الدستوري في الدول المغاربية ".
- مطبوعة علمية محكمة بعنوان " محاضرات في القضاء الدستوري " 2016.
- مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية جامعة البليدة 2 لونيبي علي تحت عنوان (حق المواطن في إخطار المجلس الدستوري - النموذج الفرنسي - العدد 9 أوت 2016).
- عدة مداخلات في ملتقيات وطنية ودولية وندوات وأيام دراسية.
- مداخلة بمناسبة ملتقى الاتحاد الدولي للمحامين عنوانها " المرتكزات الدستورية لتشجيع الاستثمار " 7-8 فبراير 2020.
- كتاب " الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة وآليات تطبيقها في النظام الدستوري الجزائري " 2020.

نحاول أن نبرز من خلال هذا المؤلف أحكام الدعوى الدستورية بمختلف أشكالها وصورها سواء تلك التي ترفع مباشرة أمام الجهات القضائية أو تلك التي ترفع أمام محكمة دستورية خاصة أو تلك الدعوى الدستورية التي يفصل فيها المجلس الدستوري بإحالة من الجهات القضائية مبينا الجانب التأصيلي الفقهي الذي أصل للرقابة الدستورية والقضاء الدستوري وكذا جانبها التأسيسي من حيث النصوص الدستورية والقانونية التي تحكمها ومن جهة أخرى أبرزنا الجانب العملي " الممارسة " وكيف تتم أمام الجهات القضائية والمجلس الدستوري متأملين أن تضع في متناول الأكاديميين والباحثين والمحامين والقضاة ونواب البرلمان مرجع يساعدهم في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية لحماية حقوق وحريات المواطن وتنقية المنظومة القانونية من القوانين المخالفة للقانون الأساسي والأسمى وهو الدستور.



العنوان: الدار البيضاء - الجزائر .

هاتف / فاكس: 023 74 80 02

النقل: 0554 96 95 20

البريد الإلكتروني: beitelafkar@gmail.com

ISBN: 978-9931-680-31-4



9 789931 680314